العدد(1437) السنة السادسة -الخميس(19)شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ملف الحرب ضد (الإرهاب الابيض):

الفساد المالي يهدد مستقبل البلاد ولا حلول قريبة

منذ التاسع من نيسان في عام ٢٠٠٣ وآفة الفساد في تكاثر مستمر، وملفت للنظر، وقد بلغ الفساد، سواء كان اداريا أو ماليا أو سواهما، مديات شاسعة راحت تهدد كافة مشاريع الإعمار في العراق، بل واعتبر البعض من المسؤولين والمتخصصين أن الفساد لا يقل خطورة عن الإرهاب، فعلى سبيل المثال، يقول رئيس الوزراء نوري المالكي لـ(المدى): لن نسمح بالعبث بالمال العام، وحربنا قادمة لامحال مع سراق قوت الشعب، ولن يرحم القانون من يتجاوز على الممتلكات العامة، لامفارقة بينهم وبين الارهاب ،فهم يسعون الى تجويع المواطنين، والإرهاب يسعى الى قتلهم، سينتهي بالتأكيد زمن المفسدين والمخربين.

بغداد/ جعفر الونان

بينما يصف برهم صالح نائب رئيس الوزراء لـ(المدى) الفساد بأنه: التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة في هذا العام، مؤكدا انه لابد من ايجاد سبل لمحاربة الفساد، موضحاً انه شخّص ومنذ وقت طويل مسببات الفساد المالي والاداري والتي تكمن أساسا في عدم رسوخ المؤسسات وسلطة القانون، وفي التحديات الأمنية وغياب المساءلة والشفافية الحقيقيتين، موضحاً: نحن مطالبون باتخاذ جملة من التدابير للحد من هذه الظاهرة «وفي مقدمتها اعتماد سياسة الشفافية والمساءلة وبما يعزز كل منهما الاخر

تصريحان مهمان يرسمان حدود تعامل الحكومة مع المفسدين، بعد أن قطعت شوطاً كبيراً في احلال الأمن بعموم البلاد، لكن بعد اكثر من ست سنوات من انتشار الفساد في دوائر الدولة لابد من أن يثار السؤال التالي: هل تستطيع الحكومة ان تنتصر حقا على الفساد؟

آراء متباينة

اجابات معظم المراقبين بدت متباينة، فمنهم من يرى أن الوقت مناسب لبداية المعركة مع «من يجوعون الشعب «كما يصفهم رئيس الوزراء، ومنهم من يجد ان الوقت ليس مناسباً، ويشكك بقدرة الحكومة على كسب هذه المعركة، فست سنوات من تفشى الفساد بشكل مخيف بين وزارات الدولة، وأضاع من خلالها العراق اكثر من ١٨١٥مليار دولار، وبرغم التصريحات التي تؤكد أن العراق يتصدر دول المنطقة بالفساد الاداري، إلا أن هناك من يقول أن الفساد طبيعي اذ تم قياسه مع باقي الدول، هذا مع العلم أن العراق يأتي في أول قائمة البلدان الأكثر فسادا. حول هذا الموضوع يقول رحيم العكيلي، رئيس هيئة النزاهة، لـ(المدى): إن معظم عمليات الفساد الإداري والمالي في العراق، هي ليست من النوع الكبير الذي يوجد في بعض دول العالم، بل إن أغلبها يتمثل في الرشا التي تمنح لموظفي القطاع العام، لتمرير بعض المعاملات.

وفيما يتم التحقق من قضايا فساد تهم مسؤولين في الدولة من الطراز الاول يؤكد القاضي العكيلي انخفاض معدلات الفساد الإداري والمالي في العراق خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، رافضاً التقييمات الدولية التي وضعت العراق في المرتبة الثانية بين الدول الأكثر فسادا في العالم.

ويوضح العكيلي «انخفاض نسبة الفساد الإداري والمالي في البلاد خلال العام الحالي، جاء بسبب تحسن الأوضاع الأمنية وسيطرة القطاع العام على جميع مفاصل عمله بشكل جيد»، لكنه لاينكر ان الاعوام السابقة التي مرت على العراق شهدت عمليات فساد كبيرة «ان عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ شهدا معدلات فساد كبيرة في القطاع العام من عدمها.

ويتابع العلاق قائلاً: إن ملف مكافحة الفساد الاداري والمالي ملف كبير وواسع نظرا لوجود مستويين له، الأول يتعلق بفساد أو تجاوزات أفراد بغض النظر عن مواقعهم في أجهزة الدولة، من خلال ارتكابهم عمليات تجاوز على القانون، موضحا أن هذا المستوى يخضع إلى آليات وسياقات قانونية وقضائية، مشددا في الوقت نفسه على عزم الحكومة على الوصول للأفراد المتجاوزين على المال العام ومحاسبتهم، والمستوى الثاني حسب العلاق هو كيفية اقتلاع جذور الفساد والحد منه وتطوير الأجهزة الرقابية ودعمها ووضع التشريعات والقوانين الكافية لتطويق حالات الفساد ووضع العقوبات المناسبة وآليات بناء جبهة متكاملة لمكافحته.

وأشار إلى أنه تمت الإستعانة بـ ٢٥ قانونا لدول مختلفة وتم أخذ النصوص المتعلقة بمكافحة الفساد منها، إلى جانب الاستعانة بالأمم المتحدة، مشيرا إلى أن الأمانة العامة وضعت ستراتيجية تمتد ما بين ٣ـ٥ سنوات لمكافحة الفساد.

القاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى يقول اننا ننتظر انجاز قانون المخبرين الذي سيعمل على كشف الكثير من خبايا الفساد المالي، وبخاصة أموال النظام السابق والأموال العراقية المهربة للخارج من قبل مسؤولين وحتى الفساد الحاصل في دوائر الدولة بشكل عام. ويقول ل(المدى)»إن هذا القانون مقتبس من قوانين دول متقدمة لكنه صيغ ليحاكي الواقع العراقي». وبشأن نسب المكافأة قال «إن أية نسبة ستكون كافية مقابل الهدف منها، وهو إرجاع الحق العام فنرى الناس تتطوع للكشف عن الفساد فما بالكم بوجود مكافأة كبيرة».

مظاهر الفساد

وتبرز مظاهر الفساد في العراق من خلال الرشوة Bribry التي تعرف قانونياً بحصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب، لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة، والمحسوبية Nepotism وتعرف قانونيا بامرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم من دون استحقاقهم لها أصلاً، ثم هناك المحاباة Favoritism وتعرف قانونياً بتفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق، كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار. اما الوساطة فتعرف قانونياً بتدخل شخص ذي مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لايستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب، فضلاً عن الابتزاز والتزوير Black Mailing وتعرف قانونياً بانها الحصول على المال من الأشخاص وذلك باستغلال الموقع الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين، كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود ونهب المال العام Embezzlement والعمل في السوق السوداء والتهرب بأستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.

استبيان

ويشير استبيان شعبي ساهمت المدى في انجازه، مع مؤسسة تطوير الاجيال، إلى أن اغلب الموظفين الذين يتهمون بالفساد من الرجال، وان معظمهم ينتمون الى احزاب لها تاثير في العملية السياسية. وافاد الاستبيان بمعلومات اخرى منها:

- ٤٤٪ ..... من المتزوجين
- ٦٩٪ ..... ممن عاشوا حياة فقيرة وبائسة
- ٤٠٪ ..... ممن يفتقدون الى ثقافة النزاهة
- ٧١٪ ..... يمتلكون عقارات أموال خارج العراق
- ٣٠٪ ..... يمتلكون عقارات وأموال داخل العراق
- ٨٠,٩٪.... لا يسجلون أموالهم وعقاراتهم بأسمائهم الشخصية
- ٢٣,٣٪.... من موظفين جُدد
- ٦٠٪ .... ممن لهم خبرة في مجال الحاسبة والانترنيت
- ٢٠٪ .... يستلمون راتبين

ولا تختلف المحافظات الاخرى عن بغداد كثيرا، فعلى الرغم من الشكوك المثارة ضد مجلس محافظة المثنى، لكن احمد المرزوك وهو محافظ المثنى، اكد اثناء اتصال هاتفي مع (المدى) بقدرة المحافظة على طردّ المفسدين والسراق. ويشير الى الخطط المتواصلة لمكافحة الفساد في المدينة، موضحاً بالقول»لدينا خطط متواصلة التنفيذ لمكافحة الفساد في المحافظة، وهناك جهاز قضائي مقتدر في المثنى وقف بحزم وبكل قوة في التحقيق بعدد من قضايا الفساد ويستطيع متابعة عمله بالتحقيق في كل ملفات الفساد».

ويستدرك «لا أنفي وجود فساد إداري في المثنى، إلا أننا اتخذنا الكثير من الإجراءات الرقابية لمكافحته لم تشهدها العديد من المحافظات، وقد طالبنا مرارا بأن يتم تفعيل تعهد رئيس الوزراء بأن يكون ٢٠٠٨ عاما لقضاء على الفساد الإداري والمالي».

وفي محافظة النجف يشير المحافظ اسعد أبو كلل باتصال هاتفي ايضا مع المدى إلى ضرورة تعاون السلطات القضائية في القضاء على الفساد الإداري المتفشي في دوائر الدولة في عموم البلاد، موضحاً أن مجلس المحافظة والحكومة المحلية قد قدمت الى السلطات القضائية العديد من القضايا التي لم تنظر فيها حتى وقتنا هذا .

دراسة

وتظهر دراسة أعدتها الأمم المتحدة نسبة الفساد في المحافظات العراقية، عدا اقليم كردستان، وحسب احصائية المنظمة تظهر النسب كالتالي:

بينما تشير الاحصائيات الى ان الفساد في الحكومات المتعاقبة على إدارة العراق بعد ٢٠٠٣، في حالة انخفاض وتراجع.

مجلس الحكم (سلطة الائتلاف)... ٦٦,٦٪

حكومة اياد علاوي... ٥٥,٣٢٪

حكومة ابراهيم الجعفري... ٥٥,٥٪

حكومة المالكي ما قبل ٢٠٠٨... ٤٥٪

حكومة المالكي ما بعد ٢٠٠٨... ٣٣,٢٪

وداعياً الكتل الى ضرورة استجواب الوزراء والمدراء العامين التابعين اليها والمتهمين بقضايا فساد، الا أن الدعوة لم تلاق استجابة كبيرة بسبب تمركز التوافقات السياسية وانشغال البرلمان بها بعيدا عن وظيفته الرقابية.

من جانبه عبر وزير المالية بيان باقر جبر في أثناء حديثه لـ(المدى) عن تصميم الحكومة بملاحقة المفسدين من المسؤولين بالقول: ان الحكومة العراقية مصممة على ملاحقة كل العناصر التي صدرت بحقهم مذكرات توقيف من قبل القضاء العراقي أو هيئة النزاهة على خلفية تهم بالفساد، من وزراء سابقين ووكلاء وزراء ومدراء عامين، وغيرهم، متمنين ان تتعاون معنا الدول التي يقيم فيها هؤلاء المطلوبون، او يمرون بها، لتسلمهم الى الحكومة العراقية، خاصة اولئك الذين يتم ملاحقتهم عن طريق الشرطة الدولية (الانتربول).

لكن ما تزال النتائج غير واضحة في هذا المجال، فهناك وحسب تقرير لوزارة الداخلية صدر موخراً اكثر من ٢٨٨ مذكرة اعتقال، تشمل كبار الموظفين الذين هربوا الى خارج العراق بسبب اتهامهم بقضايا فساد اداري ومالي.ويدرك المسؤولون ان القضاء على الفساد يحتاج الى وقت ليس بقصير، غير أنهم يرون أن التقدم الأمني سيساهم في تقليص الفساد في هذه السنة. ويدورّ الحديث عن الفساد في العراق بمحورين، الاول الأموال المهدورة في صندوق النقد الدولي البالغة ٦١٧ مليار دولار، والثاني هو ميزانيات السنوات الست الماضية والبالغة ٢٢٤ مليار دولار والمصنفة حسب:

ووفقاً للدراسات الرسمية فانه خلال السنتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ فقد من الميزانية اكثر من ٣ مليارات دولار وفي ٢٠٠٥ اكثر من ٧ مليارات دولار وفي ٢٠٠٦ اكثر من ٣,٨ مليار دولار وفي ٢٠٠٧ اكثر من ٧,٧ مليار دولار، اما في ٢٠٠٨ فأنه فقد اكثر من ٦ مليارات دولار.

ويبدو ان الأمر الصعب في الموضوع هو أن هناك الكثير من المسؤولين هم من يسرقون الأموال من دون ان يخلفوا أي اثر، كما يقول كمال الساعدي عضو هيئة النزاهة في مجلس النواب: هناك مسؤولون يعملون في بعض الوزارات يقومون بعمليات فساد إداري من دون أن يخلفوا أدلة وراءهم»، نافيا» أن تكون كتلة الائتلاف تغطي على بعض الوزراء المفسدين الذين ينتمون إليها».

ويوضح الساعدي: ان بعض الفاسدين الذي يعملون في بعض الوزارات يقومون بعمليات فساد إداري بطريقة لا تمسك عليهم أوراق تثبت تورطهم في هذه الأعمال لأنهم يقومون فيها بطريقة محترفة». وتبين المؤشرات بعد اكثر من ثلاث سنوات من انتخاب البرلمان العراقي، على ضعف اداء دوره الرقابي بسبب الخلافات السياسية التي تعيشها الكتل النيابية فيما بينها، الأمر الذي أجهض فاعليته في محاربة الفساد.

وتؤكد دراسة أعدتها منظمة الشفافية العالمية ان المنحة الامريكية البالغة ١٤٢ مليون دولار(٢٠٠٦) صرفت على مشاريع وهمية، أو غير ذات جدوى.

ويرجع وزير التخطيط علي بابان سبب تأخر الاستثمار كما قال لـ(المدى) الى أن انتشار عمليات الفساد حدثت في ظل سلطة قانون ضعيف ، وسيبقى الحال على ماهو عليه دون بناء دولة القانون والمؤسسات.

ويرى محمد سمير، وهو باحث بشؤون مكافحة الفساد ان هناك ثلاثة عوامل مهمة يمكن من خلالها تحديد مسار العمل بمكافحة الفساد:

١- إعداد الوسائل والطرق اللازمة لتشخيص هذه الظاهرة.

٢- الحد من هذه الظاهرة عن طريق تشريع القوانين (الأخلاقية والرقابية والعقابية).

٣- معالجة هذه الظاهرة عن طريق تحصين النفس ومن ثم المجتمع بعدم ممارستها.

ويعتقد فوزي احمد، وهو مستشار قانوني في احدى الوزارات، ان أسبابا عديدة تقف خلف الفساد منها سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية تنظيمة «بيروقراطية»، هي التي كانت وراءتفشي الفساد في العراق، والفساد معظمه فساد محلي، والذي يعرف بالقانون الدولي وينتشر داخل البلد الواحد في منشآته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية). ويشكك الاقتصادي علي شاكر بقدرة الحكومة العراقية على تخفيض عمليات الفساد في الوزرات ويوضح ذلك قائلاً: هناك خلل كبير داخل بنية الموظف العراقي، تحتاج الى زمن طويل من اجل اصلاح البنية الذاتية للموظف في دوائر الدولة.

ويرى سعد الحديثي، الخبير القانوني ومدير مكتب مؤسسة مكافحة الفساد (rbf) البريطانية أن الفقرة (ب) في المادة ١٣٦ من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي ساهمت في انتشار الفساد. فهي تمنح صلاحيات للوزير العراقي تمكنه إيقاف اكتمال التحقيق مع بعض المسؤولين في الوزارات والهيئات والمؤسسات في عمليات الفساد الإداري والمالي.

ويحمل الحديثي الحكومة مسؤولية انتشار الفساد من خلال وضعها بعض الشروط التعجيزية التي تمنع الدوائر المختصة والإعلام الاطلاع عليها.

السنة	المبلغ
٢٠٠٣ و٢٠٠٤	٥٥ مليار دولار
٢٠٠٥	٤٢
٢٠٠٦	٤٧
٢٠٠٧	٤٦
٢٠٠٨	٨٠

ت	الوزارة	مقدار الأموال المهدورة	نسبة الفساد
١	الدفاع	٤ مليارات دولار	%٥٣,٣٣
٢	الكهرباء	١ مليار دولار	%١٣,٣٣
٣	النفط	١,٨٠ مليار دولار	%٥,٥
٤	النقل	٢١٠ ملايين دولار	%٢,٩٥
٥	الداخلية	٢٠٠ مليون دولار	%٢,٨١
٦	التجارة	١٥٠ مليون دولار	%٢,١١
٧	المالية والبنك المركزي	١٥٠ مليون دولار	%٢,١١
٨	الأعمار والإسكان	١٢٠ مليون دولار	%١,٦٩
٩	الاتصالات	٧٠ مليون دولار	%٩٨
١٠	أمانة بغداد	٥٥ مليون دولار	%٧٧
١١	الرياضة والشباب	٥٠ مليون دولار	%٧٠
١٢	التعليم العالي والبحث العلمي	٥٠ مليون دولار	%٧٠
١٣	الصحة	٥٠ مليون دولار	%٧٠
١٤	العدل	٤٠ مليون دولار	%٥٦
١٥	الزراعة	٣٠ مليون دولار	%٤٢
١٦	الموارد المائية	٣٠ مليون دزلار	%٤٢
١٧	الصناعة والمعادن	٢٠ مليون دولار	%٢٨
١٨	الهيئة العليا للانتخابات	١٠ ملايين دولار	%١٤
١٩	هيئة السياحة	١٠ ملايين دولار	%١٤
٢٠	التربية	٥ ملايين دولار	%٧
٢١	العمل والشؤون الاجتماعية	٥٠ مليون دولار	%٧

المحافظة	نسب الفساد
بغداد	%٥٥,٢٣
واسط	%٢١,٢٢
بابل	%٢٢,٣٣
كربلاء	%٣١,٢
ديالى	%٣٣,٢
ذي قار	%٢٨,٩
الموصل	%٤٠,٢
صلاح الدين	%٣٥,٢
المثنى	%٣٠,٩
الديوانية	%٣٢,٩
البصرة	%٤٤,٢
العمارة	%٢٩,٦
النجف	%٢٦,٤

*** رئيس الوزراء نوري المالكي لـ(المدى): لن نسمح بالعبث بالمال العام وحربنا قادمة لا محال مع سراق قوت الشعب**

*** برهم صالح نائب رئيس الوزراء: الفساد هو التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة العراقية في هذا العام**

من المسؤول؟

وتتحمل العديد من الجهات مسؤولية مكافحة الفساد في العراق اضافة الى متابعة ميزانيات الاعوام السابقة، ومن هذه المنظمات منظمة الأمم المتحدة. أصدرت الأمم المتحدة عددا من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد، للقناعة التامة بخطورة الفساد كونه يؤثر في استقرار وأمن المجتمعات. وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد (سنة ٢٠٠٤) وقد انضمت إليها كثير من دول العالم، وهناك أيضا البنك الدولي الذي عمل على مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد، والحد من آثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية. ولجأ الصندوق الى تعليق المساعدات المالية للحد من ظاهرة الفساد الاداري في العراق.

ومن المنظمات كذلك منظمة الثقافة العالمية التي أنشئت سنة ١٩٩٣ وهي منظمة غير حكومية (أهلية) تعمل بالشكل الأساسي على مكافحة الفساد والحد منه، من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور، وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية .تعمل هذه المنظمات بالتنسيق مع هيئة النزاهة العامة التي أنشئت بموجب الأمر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤، ومهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها، كقبول الهدايا والرشاوى والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة وذلك من خلال:

وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية.

دائرة المفتش العام في الوزارة: وانشئت بموجب الأمر ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ في الوزارات كافة، ومهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

ديوان الرقابة المالية: وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق، والذي انشئ بموجب الأمر ٧٧ لسنة ٢٠٠٤، ومهمته تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي.

وقال المتخصصون..

يؤكد علي العلاق، أمين عام مجلس الوزراء العراقي لـ(المدى): على أن أمانة مجلس الوزراء تعكف الآن على إنجاز مشروع القانون الوطني لمكافحة الفساد، الذي وصل الى مراحله الأخيرة، موضحا أن هذا القانون سيضع توصيفا لحالة المسؤول وتضارب المصالح والتصريح بالممتلكات الشخصية والعقوبات والشفافية والأماكن التي يجب أن يعمل بها المسؤول